أثر تبني نظام الدفع الالكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر

دراسة ميدانية

د. كمال مولوج

أستاذ محاضر (أ) بجامعة المدية - الجزائر

د. فشيت حميد

أستاذ محاضر (أ) بجامعة خميس مليانة - الجزائر

د. إبراهيم مزيود

أستاذ محاضر (أ) بجامعة المدية - الجزائر

أ. محمد طلحة

أستاذ مساعد (أ) بجامعة المدية - الجزائر

أ. إسماعيل مولوج

باحث دكتوراة بجامعة المدية - الجزائر

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تبني نظام الدفع الالكتروني على تخفيض حجم كل من الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الجزائر، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة ميسرة مشكلة من 42 مفردة من خبراء الاقتصاد والمحاسبة، الأساتذة الجامعيين وموظفي الضرائب وبعض المكلفين بالضريبة، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية دالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض كل من حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، كما تبين وجود علاقة ايجابية دالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، وفي الأخير أوصت الدراسة الحكومة بضرورة الإسراع في تبني نظام الدفع الالكتروني وإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة للحد من اقتصاد الظل وكبح التهرب الضريبي.

الكلمات الدالة: الدفع الالكتروني، اقتصاد الظل، التهرب الضريبي، الجزائر.

تمهيد

صاحب ظهور التجارة الالكترونية العديد من المخاوف المرتبطة بآليات فرض الضرائب على المنتجات الرقمية، وقد شكل ذلك تحدي حقيقي للحكومات في الدول المتقدمة، أما بالنسبة لمعظم البلدان النامية العالقة في الفجوة الرقمية فإن مثل هذه القضايا لم تطرح أي مشكلة، وفي المقابل جلب التقدم التكنولوجي أساليب جديدة للدفع سميت بأنظمة الدفع الالكتروني، هذه الأنظمة ليست فقط مريحة لمستخدميها، ولكنها تلعب دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم (Zandi et al, 2016).

من جهة أخرى يؤدي توسع الاقتصاد الخفي إلى العديد من الآثار السلبية، فوفقا لدراسة (Mara, 2011) يؤثر اقتصاديا على الصحة المالية للدولة، أما اجتماعيا فإنه يرتبط بانتشار بعض الظواهر الاجتماعية كالفساد، الجرائم، المخدرات، غسيل الأموال، استغلال اليد العاملة، انتهاكات حقوق الإنسان والتلوث البيئي، أما سياسيا فإنه يعطي مؤشرات وإشارات كاذبة لصناع القرار.

وتعتبر ضرائب الدخل مصدر مهم للإيرادات الضريبية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (Teera and Hudson, 2004)، إلا أن حجم تلك الإيرادات في بلد ما يعتمد على مدى استعداد دافعي الضرائب للامتثال لقانون الضرائب (Eshag, 1983)، في الجزائر تشكل الإيرادات البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات.

عمليا حظي موضوع التهرب الضريبي باهتمام كبير من قبل الباحثين ومؤسسات صنع السياسات على مدى العقود الماضية (Mehrara & Farahani, 2016)، حيث يشكل السماح باستمرار هذه الظاهرة واتساع دائرتها تهديد حقيقي للبلدان المعتمدة بشكل أساسي على المداخيل النفطية، وعلى هذا الأساس تشكل مسألة التهرب الضريبي مشكلة حقيقية للحكومة الجزائرية.

أولا – الإطار العام للدراسة

1- مشكلة الدراسة:

بات الاقتصاد الخفي ينخر في اقتصاديات البلدان بصفة عامة والبلدان النامية على وجه الخصوص، واتسعت دائرته لتمس جل القطاعات الاقتصادية تقريبا، كما أصبح التهرب الضريبي يكلف الحكومات مليارات من العائدات سنويا، مما أحدث عجزا في ميزانيات العديد من تلك الحكومات، وقد يعود سبب ذلك لعدم قدرة حكومات تلك البلدان على اتخاذ خطوات عملية نحو إصلاحات اقتصادية حقيقية مبنية على اقتصاد المعرفة الذي يرتكز في جوهره على تكنولوجيا الاتصال وما صاحبها من مفاهيم حديثة.

وعلى هذا الأساس ووفقا لـ (Madzharova, 2014) فإن تأثير المدفوعات الالكترونية على الالتزام الضريبي يبقى مسألة غير مستكشفة إلى حد كبير، وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول أثر تبني الدفع الالكتروني على الحد من حجم اقتصاد الظل وحجم التهرب الضريبي في الجزائر.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في الجزائر؟

- هل توجد علاقة ارتباط دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي؟.

- هل توجد علاقة ارتباط دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم التهرب الضريبي؟.

- هل توجد علاقة ارتباط دلالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وانخفاض حجم التهرب الضريبي؟.

2- أهداف الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في الجزائر.

- تحديد طبيعة العلاقة بين الدفع الالكتروني والاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الجزائر.

- تقديم بعض التوصيات للجهات المعنية بمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، والتي قد تفيدهم في عملية إعداد إستراتيجيات فعالة.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من تفاقم حجم اقتصاد الخفي وما صاحبه من توسع دائرة التهرب الضريبي، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الإيرادات الضريبية، ومن الدور الذي يمكن أن تلعبه الضريبة باعتبارها أداة من أدوات تمويل خزينة الدولة، كما يتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تحسين إدراك الإدارة الضريبية لعدم التزام الكثير من المكلفين بتسديد مستحقاتهم الضريبية، وعلى هذا الأساس نسعى إلى تقديم علاج تدريجي وفعال لمشكلة التهرب الضريبي.

4- فرضيات ونموذج الدراسة:

H1- توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي.

H2- توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم التهرب الضريبي.

H3- توجد علاقة ارتباط ايجابية دلالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وانخفاض حجم التهرب الضريبي.

وفيما يلي النموذج المقترح للدراسة:

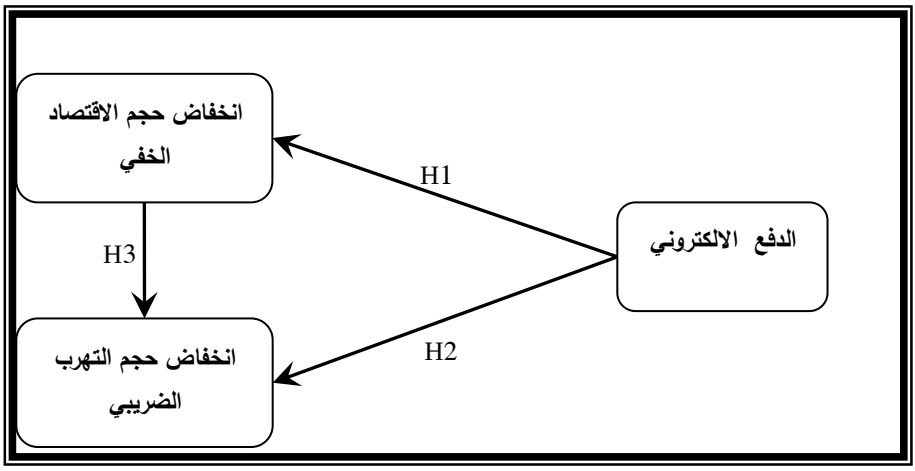

شكل رقم (1) نموذج الدراسة المقترح

5- مجتمع وعينة الدراسة:

نتيجة لعدم توفر معطيات كمية تم اللجوء إلى استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المدروس قرر الباحثين أن يتكون مجتمع الدراسة من عدة شرائح شملت خبراء الاقتصاد، أساتذة جامعيين، موظفي الضرائب ومن بعض المكلفين في بعض ولايات الوسط (المدية، البليدة والجزائر العاصمة)، ونظرا لصعوبة الاتصال والوصول إلى كل المفردات بسبب قيود التكلفة والوقت، تم اختيار عينة ملائمة (ميسرة) حجمها 60 مفردة، حيث تم توزيع استمارات الاستقصاء مباشرة إلى المعنيين وعن طريق الايميل في الفترة الممتدة من 15 أوت إلى 05 سبتمبر 2017، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 46 استمارة، تم إقصاء أربع استمارات لعدم استيفائها لمتطلبات الدراسة، وبالتالي تم إجراء التحليل على 42 استمارة.

6- أداة الدراسة:

لجأ الباحثين إلى الاستقصاء لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية، وذلك بالاعتماد على استمارة استقصاء تم إعدادها في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وبناءا على مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات، وقد شملت

الاستبانة أربعة محاور، حيث خصص المحور الأول لمعرفة بعض خصائص مفردات عينة الدراسة، أما المحور الثاني فقد خصص لتحديد العوامل المؤثرة على سلوك التهرب الضريبي في الجزائر، في حين خصص المحور الثالث لقياس متغيرات الدراسة الثلاثة (الدفع الالكتروني، الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي)، كما خصص المحور الرابع لمعرفة معوقات تبني الدفع الالكتروني في الجزائر، وقد تم تصميم استمارة استبان بالشكل المناسب لأهداف وفرضيات الدراسة، من خلال الاعتماد على دراسات سابقة، كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس أبعاد ومتغيرات الدراسة ((1) لغير موافق إطلاقا (5) لموافق تماما).

7- صدق وثبات أداة القياس:

تم التأكد من صدق أداة القياس بعرض الاستبيان على اثنين من المختصين للحكم على محتوى الأسئلة ومدى ملاءمتها وشموليتها للموضوع المبحوث، وبغرض التأكد من فهم مفردات العينة لأسئلة الاستبيان ثم توزيع خمس استمارات على مفردات العينة، حيث قمنا بإعادة صياغة بعض الأسئلة لإزالة الغموض الذي أنتاب بعضها، كما اعتمدنا على معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صلاحية المقاييس، وقد بلغت قيمة هذا المعامل 78.3%، وتعتبر هذه القيمة كافية للحكم على وجود الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وتحقيق شرط الاعتمادية على المقاييس المستخدمة كونها تتجاوز نسبة 60% المتعارف عليها، وهذا يعني أن المقاييس تتمتع بدلالات ثابتة ومقبولة.

ثانيا- الإطار النظري والدراسات السابقة

1- الإطار المفاهيمي للاقتصاد الخفي:

يقصد بالاقتصاد الخفي جميع الأنشطة غير المدرجة بالحسابات الوطنية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية الرسمية وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، ويمكن أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة (Schneider, 1986)، ما يعاب على هذا التعريف أنه دمج الأنشطة غير المشروعة (كتجارة المخدرات) ضمن الاقتصاد الخفي، وعلى هذا الأساس نقصد في مضمون

هذه الدراسة بالاقتصاد الخفي: "كل الأنشطة المشروعة وغير المسجلة والتي لا تتنافى ممارستها مع أي قوانين أو لوائح تنظيمية"، أي الأنشطة لا تشكل ممارستها في حالة تسجيلها أي تعد على القوانين.

ومن أشكال الأنشطة المشروعة للاقتصاد الخفي المنتشرة في الجزائر، تجارة العملات، إيجار السكنات، جميع الأنشطة الحرفية غير المسجلة (كالخياطة)، ورشات الصناعية المخفية (كصناعة الجلود وصناعة الأحذية)، الباعة المتجولون (كالخضر، بعض مواد التنظيف)، دروس التعليم الخصوصية، نقل الأشخاص والبضائع غير المرخص به، أنشطة تقليد المنتجات...الخ.

في الجزائر، لا توجد إحصائيات رسمية حديثة عن حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، فقد قدرها الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2015 بـ 37 مليار دولار، أما دراسة (بودلال، 2012) فقد قدرت أن المتوسط السنوي لنسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970 إلى 2010 حوالي 25%، وعليه يتضح من خلال هذه التقديرات ارتفاع حجم اقتصاد الخفي، ولنا أن نتساءل عن أثارة السلبية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ومن أسباب تنامي الاقتصاد الخفي: الضرائب، البيروقراطية والفساد الإداري، وجود قوانين مانعة لأنشطة معينة، انخفاض مستوى الدخل، ضعف كفاءة المؤسسات الحكومية (بودلال، 2012).

عمليا قد تستوفي بعض الأنشطة الشروط الاقتصادية والقانونية ومع ذلك يتم إخفائها للأسباب للعديد من الأسباب منها تجنب دفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وأي ضرائب أخرى، تفادي دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، تجنب الاضطرار إلى الوفاء بالتزامات قانونية معينة (مثل الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل)، تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية، وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة أن أي تدابير حكومية لتقليص حجم الأنشطة الخفية سوف ينعكس ايجابيا على باقي المجالات الأخرى كالإيرادات الضريبية، الضمان الاجتماعي، حقوق العمال وغيرها.

2- التهرب الضريبي:

يشير التهرب الضريبي إلى جميع الطرق غير القانونية التي يستخدمها الأفراد لتجنب دفع الضرائب (Mehrara & Farahani, 2016, p. 44)، ويعني ذلك لجوء المكلف إلى استعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليسية قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا، وتجدر الإشارة أن دراستنا ستخصص لهذا النوع، ولا تهتم بما يعرف بالتجنب الضريبي والذي يقصد به حسب (Martinez, 1984, p. 13) فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الضريبي، وذلك من خلال استغلال الثغرات القانونية المتوفرة.

في الواقع، تواجه الحكومات تحديات كبيرة في تحصيل الإيرادات الضريبية مما أدى إلى وجود فجوة بين ما يجب جمعه من إيرادات وما يجمع فعليا (Maisiba & Atambo, 2016)، وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Mehrara & Farahani, 2016) أن زيادة معدل الضريبة يزيد من احتمال التهرب الضريبي وأن التهرب الضريبي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أن زيادة العائدات الضريبية يقود إلى وضع اقتصادي أفضل، كما توصلت دراسة (بلعوجة وتوزالة، 2016) أن للعامل السياسي تأثير كبير على سلوك التزام المكلف بدفع الضريبة في الجزائر، بحيث كلما حضيت العوامل السياسية بالقبول والاقتناع والرضا من طرف المكلفين وكان أداء الدولة جيدا ورشيدا في المجتمع، كلما انعكس ذلك إيجابا على سلوكهم تجاه الضريبة والتزامهم بأدائها وعدم التفكير في التملص منها، والعكس صحيح.

ووفقا لـ (Ho & Wong, 2008) يؤثر إدراك دافعي الضرائب لعدالة النظام الضريبي على سلوك الالتزام الضريبي، ومع ذلك الأدب النظري حول التهرب الضريبي والنتائج العملية في البلدان الصناعية تبين أنه مع وجود مزيج مناسب من العقوبات المفروضة وهيكل ضريبي معقول يمكن تخفيض التهرب الضريبي إلى مستوى منخفض جدا (Mehrara & Farahani, 2016).

3- الدفع الالكتروني:

حسب (Nzaro & Magidi, 2014, p.45) يعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه "أية وسيلة تستخدم للدفع باستخدام شبكة إلكترونية، ومؤخرا قد ظهرت العديد من خدمات الدفع الجديدة التي تعتمد على الابتكارات التكنولوجية مثل البطاقات والهاتف والإنترنت"، كما يمكن تعريف الدفع الالكتروني بأنه: عملية التحويل الرقمي للأموال من طرف إلى طرف أخر (الإدارات العمومية، المؤسسات، العمال، المحلات التجارية والمستهلكين)، وفقا لـ (Rogoff, 2014) فإن أكثر من 50% من النقود في معظم الدول تستخدم لإخفاء المعاملات، كما توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين بطاقات الدفع والنشاط الاقتصادي (Hasan et al.2012; Zandi et al. 2013).

ميدانيا انطلقت العديد من الدول مثل الولايات المتحدة وتركيا في تنفيذ سياسات تستخدم المدفوعات الالكترونية كأداة لمراقبة الضرائب (Madzharova, 2014)، ووفقا لـ (Bobek, 1997) فإن توفير نظام آلي لجمع الأموال من شأنه أن يوفر الراحة، الموثوقية، الوقت والتكلفة لكل من الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب، وفي هذا الإطار أشارت دراسة (Zandi et al, 2016) أن الدفع الالكتروني يتيح للحكومات قدرة أكبر على تحصيل إيرادات ضريبية إضافية عن طريق التخفيض من عدد المعاملات غير المصرح بها في الاقتصاد الخفي.

عمليا هناك حاجة ماسة إلى تطوير نظم الكترونية من شأنها الوصول إلى مصادر المعلومات الخارجية، كالحجوزات (مثل الفنادق وشركات النقل)، المعاملات المصرفية ومعاملات الصرف الأجنبي، معاملات الأوراق المالية، والمعاملات الكبيرة كالعقارات والسيارات (Maisiba & Atambo, 2016)، كما تجدر الإشارة بضرورة تطوير إدارة الضرائب لنظام الكتروني يساعد في إرسال تلك البيانات بشكل تلقائي لأغراض الامتثال والتدقيق، مما يمكن من رفع الالتزام الطوعي بشكل فعال.

وفقا لدراسة (Maisiba & Atambo, 2016) لا يزال معظم دافعي الضرائب في كينيا يجدون صعوبة في استخدام النظام الضريبي الالكتروني خاصة فيما يتعلق

بسهولة الوصول، ضعف الانترنت، نقص المعرفة الحاسوبية وضعف أنظمة إمدادات الطاقة.

إن نقص المعلومات لدى الإدارة الضريبية يعتبر مشكلة واسعة الانتشار في كل الدول تقريبا، وعليه نعتقد أن فرض معاملات الدفع الالكتروني على كل التعاملات التجارية (المحلات التجارية والأكشاك، المطاعم والفنادق، الأطباء والمحامين ...الخ) من شأنه جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقا إلى الوعاء الضريبي، كما يتوقع أن تحد بشكل كبير من التعاملات غير الشرعية المنتشرة في الاقتصاد الخفي.

فيما يلي أبرز الثمار التي جنتها بعض البلدان جراء تبني تكنولوجيا تسجيل البيانات الالكترونية (OECD, 2017, p. 12):

في مدينة كيبك الكندية، في 31 مارس 2016 تم استرداد 1.2 مليار دولار كندي (822 مليون أورو) من الضرائب بعد إدخال أجهزة تسجيل المبيعات في صناعة المطاعم، وتشير التوقعات أنه بحلول 2019/2018 سيصل هذا المبلغ إلى 2.1 مليار دولار كندي.

في هنغاريا، تم تركيب عدادات (مسجلات) نقدية الكترونية مع وحدة الرقابة الضريبية، وبعد السنة الأولى من التشغيل ارتفعت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 15% في القطاعات المعنية، وقد تجاوزت الإيرادات التكاليف الإجمالية لمشروع إدخال النظم الجديدة، أما في روندا فقد أدخلت العدادات الالكترونية في مارس 2013، وفي 2015 زادت ضريبة القيمة المضافة المحصلة على المبيعات بـ 20%.

وفي السويد، ومنذ عام 2010 يتصل 135000 عداد (مسجل) نقدي بوحدة المراقبة الضريبية، ويشمل ذلك جميع الشركات التي تبيع السلع والخدمات نقدا، وقد قدرت زيادة ضريبة القيمة المضافة وعائدات ضريبة الدخل بنحو 300 مليون أورو سنويا منذ تشغيل هذا المشروع، كما أدى هذا التشريع إلى اتخاذ تدابير رقابية أفضل لمصلحة الضرائب السويدية.

4- الدراسات السابقة:

فيما يلي أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا:

هدفت دراسة (Hondroyiannis & Papaoikonomou, 2017) للتحقيق في أثر بطاقات الدفع الالكتروني على أداء إيرادات ضريبة القيمة المضافة في اليونان، وقد أشارت النتائج إلى أن زيادة حصة بطاقات الدفع بنسبة 1% يرفع في الإيرادات بما يقرب 1% من خلال زيادة الامتثال، كما تبين أن خفض معدل ضريبة القيمة المضافة يمكن أن يؤدي إلى مكاسب في الإيرادات، وأن التعامل عن طريق بطاقات الدفع يسهل المعاملات الضريبية، كما توصلت دراسة (Immordino & Russo, 2016) إلى وجود علاقة سلبية بين التهرب من ضريبة القيمة المضافة والدفع/التسديد عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني، وأن المعاملات النقدية الالكترونية تعيق التهرب الضريبي لأنها تسهل عملية تتبع أثر تلك المعاملات.

من جهة أخرى أشارت دراسة (Alake & Olatunji, 2017) إلى أن النظام اليدوي للإدارة الضريبية غير فعال على الإطلاق ويمكن أن تساعد على التهرب من الضرائب وتجنبها، كما تبين أن تبني الإدارة الضريبية للضرائب الالكترونية سوف يقلل كثيرا من حالات التهرب والتجنب الضريبي في نيجيريا، بالإضافة إلى ذلك توصلت أيضا دراسة (رلى، 2010) إلى تأثير كل من التأهيل العلمي الجيد، الخبرة الطويلة في مجال الفحص الضريبي، عدد الدورات في مجال الضرائب والتدقيق، التخصص العلمي على مدى التزام الفاحص الضريبي بمعايير التدقيق الدولية في مجال الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، وفي حدود علمنا لم تتطرق أي دراسة علمية للموضوع المدروس في الجزائر، مما يشكل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية لسدها.

ثالثا- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

لقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة، كما تم

استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة للدراسة.

1- وصف مفردات عينة الدراسة:

جدول (1) خصائص مفردات عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
المستوى التعلمي	تانوي وأقل	08	%19,05
	جامعي	23	%54,76
	دراسات عليا	11	%26,19
المجموع		42	%100
الوظيفة	خبير اقتصادي/محاسبي	04	9,52%
	أستاذ جامعي	13	30,95%
	موظف ضرائب	10	23,81%
	مكلف بالضريبة	15	35,71%
المجموع		42	%100

يتضح من خلال الجدول أن 54,76% من ذوي المستوى الجامعي، في حين 26,19 % من ذوي الدراسات العليا، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يتعدى مستواهم التعيلمي "ثانوي" 19,05%، في المقابل 35,71% من المستجوبين من المكلفين بدفع الضريبة، 30,95% من أساتذة الاقتصاد، 23,81% من موظفي الضرائب وأخيرا 9,52% من خبراء الاقتصاد والمحاسبة.

2- نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة:

جدول رقم (02) العوامل المؤثرة على سلوك التهرب الضريبي في الجزائر

الرقم	العوامل	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العوامل	درجة التأثير
1	الشعور بلا عدالة النظام	815,3	772,0	03	قوي
2	سوء جودة الخدمات والمرافق	286,4	836,0	02	قوي
3	المعتقدات الأخلاقية والدينية	134,3	910,0	07	متوسط
4	الثقافة الضريبية ووعي المكلفين	328,3	645,0	06	متوسط
5	انتشار الفساد السياسي	450,4	880,0	01	قوي
6	ارتفاع معدلات الضرائب	3.577	704,0	05	قوي
7	الوضع الاقتصادي للمكلفين	692,3	633,0	04	قوي

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى تأثر سلوك التهرب الضريبي بالعديد من العوامل، في مقدمتها انتشار الفساد السياسي وما يرتبط به من فساد مالي وإداري وتفشي ظاهرة الرشوة وكثرة فضائح المسؤولين، يليه تدهور جودة الخدمات والمرافق العمومية (كالصحة والتعليم ...الخ) وحالة الطرق، متبوع بشعور المكلفين بلا عدالة النظام الضريبي (عدالة توزيع العبء الضريبي، عدالة الإجراءات والعدالة الجزائية)، ثم الوضع الاقتصادي للمكلفين وارتفاع معدلات الضرائب، في حين تعتبر المعتقدات الأخلاقية والدينية والثقافة الضريبية ووعي المكلفين من العوامل المتوسطة التأثير على سلوك التهرب.

جدول رقم (03) تبني نظام الدفع الالكتروني

الرقم	يؤدى تبني نظام الدفع الالكتروني في المعاملات إلى:	المتوسط المرجح	الترتيب	درجة الموافقة
1	سهولة وسرعة الوفاء بالالتزامات المالية	4,381	01	موافقة
2	الحد من محاولات الاختلاس والتدليس	4,190	04	موافقة
3	تعزيز الامتثال للقوانين المحاسبية والضريبية	251,4	02	موافقة
4	الحد من الأخطاء (التسجيل والحساب	4,023	08	موافقة
5	الحد من التقارير المالية الاحتيالية	4,071	07	موافقة
6	زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية	4,166	05	موافقة
7	تخفيض تكلفة المعاملات	213,4	03	موافقة
8	المساهمة في الحد من تداول النقد الذي	4,142	06	موافقة
	المتوسط المرجح العام	4,179	-	موافقة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تبني نظام فعال للدفع الالكتروني في المعاملات سوف يؤدي إلى العديد من النتائج الايجابية وفي مقدمتها سهولة وسرعة الوفاء بالالتزامات المالية، تعزيز الامتثال للقوانين المحاسبية والضريبية المعمول بها وتخفيض تكلفة المعاملات (مثل الإعفاء من بعض الرسوم كإجراء تشجيعي لزيادة التعامل بوسائل الدفع الالكتروني)، بالإضافة إلى إمكانية الحد من محاولات الاختلاس والتدليس، زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية، المساهمة في الحد من تداول النقد الذي يصعب رقابته، الحد من التقارير المالية الاحتيالية ومن الأخطاء، وبصفة عامة قد يعود ذلك إلى الخصائص الفريدة التي يتميز بها الدفع الالكتروني لا سيما فيما يخص إمكانية تتبع حركة الأموال.

جدول رقم (04) التخفيض من حجم الاقتصاد الخفي

الرقم	يؤدى تبني نظام الدفع الالكتروني في المعاملات إلى الحد من الاقتصاد الخفي	المتوسط المرجح	ترتيب العوامل	درجة الموافقة
1	الحد من الرشوة	55,43	08	موافقة
2	التقليل من الفساد المالي والإداري	4,118	05	موافقة
3	تخفيض تداول العملات الأجنبية في السوق	4,283	02	موافقة
4	تقليص حجم الأنشطة غير الشرعية	3,249	10	متوسطة
5	المساعدة على اكتشاف عمليات تبيض	3,303	09	متوسطة
6	تخفيض المعاملات المزيفة والاحتيال	3,866	07	موافقة
7	زيادة عدد الأنشطة غير المصرح بها سابقا	4,351	01	موافقة
8	ارتفاع حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي	74,23	03	موافقة
9	جلب الأموال إلى الاقتصاد الرسمي	4,190	04	موافقة
10	تحسين مستوى العدالة الاجتماعية بين	4,071	06	موافقة
	المتوسط المرجح العام	3,986	-	موافقة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تبني نظام فعال للدفع الالكتروني في المعاملات سوف يؤدي إلى العديد من الثمار الاقتصادية، وذلك عن طريق التخفيف من حجم وحدة الاقتصاد الخفي، ومن أهم الثمار ارتفاع عدد الأنشطة المصرح بها والتي كانت غير مسجلة سابقا، تخفيض تداول العملات الأجنبية في السوق الموازية، زيادة حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي ويكون ذلك كانعكاس لارتفاع معدل الأنشطة المصرح بها، وبالتالي تسجيل أنشطة جديدة وما يتبعه من رقابة وتطبيق للقوانين وامتثال، جلب الأموال للاقتصاد الرسمي، وعموما فإن سبب ذلك قد يرجع إلى تأثير الدفع

الالكتروني على تضييق نطاق اقتصاد الظل وذلك من خلال جعل حركة (دوران) الأموال تتم عبر أنظمة الكترونية تترك أثارا ومعلومات عن دخولها وخروجها.

جدول رقم (05) التخفيض من حجم التهرب الضريبي

الرقم	يؤدى تبني نظام الدفع الالكتروني في المعاملات إلى الحد من التهرب الضريبي	المتوسط المرجح	الترتيب	درجة الموافقة
1	انخفاض التصريحات الكاذبة عن الدخل	2224,	05	موافقة
2	تحسين جودة التدقيق الضريبي من قبل	854,2	03	موافقة
3	تخفيض تكاليف الرقابة الجبائية للمكلفين	73,94	08	موافقة
4	تحسين جودة خدمات الإدارة الضريبية	414,3	10	متوسطة
5	إمكانية تتبع حركة الأموال	231,4	04	موافقة
6	تخفيض تكلفة الامتثال الضريبي (المادية،	3,668	09	متوسطة
7	التقليل من الاتصال بين المكلفين والإدارة	4,119	07	موافق
8	الحد من السلطة التقديرية لموظفي	4,210	06	موافقة
9	جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقا	0944,	01	موافقة
10	زيادة مستوى الالتزام الضريبي لدى المكلفين	3114,	02	موافقة
المتوسط المرجح العام		4,0816	-	موافقة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تبني نظام فعال للدفع الالكتروني في المعاملات سيؤدي للعديد من النتائج الايجابية المتعلقة بالتهرب الضريبي، وعلى رأسها جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقا إلى الوعاء الضريبي، زيادة مستوى الالتزام الضريبي لدى المكلفين وقد يكون ذلك بسبب شعور المتهربين بإمكانية كشف ورصد مخالفاتهم مما قد يعرضهم للعقاب، بالإضافة إلى تحسين جودة التدقيق الضريبي من قبل المفتشين، لأن استخدام المراكز التجارية والمطاعم للدفع الإلكتروني مثلا

ستمكن المراجع الجبائي من معرفة مداخيلهم بدقة، تتبع حركة الأموال وذلك بسبب ارتباط التسديد الالكتروني بحساب بنكي يمكن من خلاله معرفة جميع البيانات المتعلقة بدخول وخروج الأموال إلى ذلك الحساب بشكل سهل جدا، الحد من التصريحات الكاذبة، الحد من السلطة التقديرية لموظفي الضرائب، التقليل من الاتصال بين المكلفين والإدارة الضريبية من شأنه تقليل الفرص المتاحة للتواطؤ بين دافعي الضرائب وموظفي الضرائب، وأخيرا من شأن نظام الدفع الالكتروني أن يساعد في تحسين جودة الخدمة الضريبية والتي قد تؤدي إلى زيادة رضا المكلف، وبالتالي احتمالية زيادة التزامه الطوعي.

جدول رقم (06) معيقات تبني نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

الرقم	المعيقات	المتوسط المرجح	الترتيب	درجة الموافقة
1	نقص البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات	303,4	3	موافقة تامة
2	مقاومة المتهربين من الضرائب	219,4	6	
3	الحاجة إلى إرادة سياسية قوية	426,4	1	
4	نقص الوعي لدى جمهور المتعاملين (عملاء،	237,4	5	
5	نقص خبرة الإدارة العمومية	202,4	7	
6	غياب الإطار القانوني والتنظيمي	281,4	4	
7	ارتفاع تكاليف تبني وإدارة نظام الدفع	360,4	2	

يتضح من خلال الجدول الموافقة التامة للمستجوبين على كون المعيقات المذكورة من أهم معيقات تبني نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، حيث أتى في المرتبة الأولى أن توفر الإرادة السياسية من أهم المعيقات (حيث أن العديد من السياسيين وكبار المسؤولين يناسبهم وضع التعامل النقدي ولعل الفضائح السياسية التي نعيشها اليوم تؤكد ذلك، يليه ارتفاع تكاليف تبني وإدارة نظام الدفع الالكتروني (بحيث أن مقومات ومتطلبات نظام دفع إلكتروني تتطلب أموال ضخمة، إضافة إلى تكوين

وتأهيل طاقم من العمال خاصة للمخاطر المرتبطة بالنظام الالكترونية والمشاكل المصاحبة له وما تتطلبه من صيانة فائقة السرعة)، ثم نقص البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كعدم توفير الانترنت في العديد من المناطق إضافة إلى الانقطاعات)، متبوعا بغياب الإطار القانوني والتنظيمي، ثم نقص الوعي لدى جمهور المتعاملين (عملاء، تجار...الخ)، ثم مقاومة المتهربين من الضرائب، وأخيرا نقص خبرة الإدارة العمومية.

3- اختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الأولى:

H1- توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي.

جدول رقم (07) نتائج اختبار الفرضية الأولى

رقم الفرضية	معامل الارتباط (r)	الدلالة المعنوية (Sig)	معامل التحديد (R^2)	النتيجة
1	0.388	0.025	0.1505	قبول

من أجل اختبار هذه الفرضية استخدامنا معامل الارتباط بيرسون، وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم (07) أن قيمة معمل الارتباط (R) تساوي 0.388، كما بلغ مستوى الدلالة 0.025 وهو أقل من 0.05 مما يدل علي جود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي، وهذا يعني أن تبني نظام فعال للدفع الالكتروني سوف يخفض من حجم الاقتصاد الخفي، وعلى الأساس تم قبول الفرضية الأولى القائلة بـ: "توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي"، كما بلغ معامل التحديد (R^2 = 0.150) مما يعني أن الدفع الالكتروني يفسر 15.05% من التغير الحاصل في حجم الاقتصاد الخفي، وتتفق هذه النتيجة مع أشارت إليه دراسة (Taghiyev et al, 2016) بأن الزيادة في المدفوعات الإلكترونية ستخفض من حجم

اقتصاد الظل في أذربيجان، وفي المقابل فإن كبر نطاق اقتصاد الظل في أذربيجان يؤثر سلبيا على تطور المدفوعات الإلكترونية.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

H2- توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم التهرب الضريبي.

جدول رقم (08) نتائج اختبار الفرضية الثانية

رقم الفرضية	معامل الارتباط (r)	الدلالة المعنوية (Sig)	معامل التحديد (R^2)	النتيجة
2	0.629	0.003	0.3956	قبول

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (08) أن قيمة معمل الارتباط (R) تساوي 0.629، كما بلغ مستوى الدلالة 0.003 وهو أقل من 0.05 مما يدل علي جود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين التعامل بالدفع الالكتروني وحجم التهرب الضريبي، وهذا يعني أنه كلما زاد عدد معاملات الدفع الالكتروني كلما انخفض حجم التهرب الضريبي، وقد يعود سبب ذلك إلى أن التعامل بالدفع الالكتروني (بدلا من الدفع النقدي) يتيح لإدارة الضرائب تتبع المعاملات التجارية بين مختلف الأطراف، مما يساعدها في اكتشاف المتهربين، وعلى هذا الأساس تم قبول الفرضية الثانية القائلة بـ: "توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض حجم التهرب الضريبي"، كما بلغ معامل التحديد (R^2 = 0.395) مما يعني أن تبني الدفع الالكتروني يمكنه أن يساهم في تخفيض حجم التهرب الضريبي بحوالي 40%، وتبقى نسبة 60% من حجم التهرب تتحكم فيها عوامل أخرى مثل الوضع السياسي والاقتصادي، التشريع الضريبي وغيرها.

تتفق هده النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات على غرار دراسة (Duke at al, 2012) التي أثبتت أن مساهمة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع كبيرة نسبيا، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة (Muturi and

(Kiarie, 2015 أن النظام الضريبي عبر شبكة الانترنت يؤثر إيجابيا على مستوى الامتثال الضريبي بين دافعي الضرائب الصغار في مدينة "ميرو" بكينيا، وأثبتت دراسة (Ndayisenga and Shukla, 2016) أن نظام إدارة الضرائب الذي يتألف من نظام الدفع الدفع الضريبي (Tax Payment System) ونظام الفواتير الإلكترونية (Electronic Billing Machine System) يساهم في تسديد الضرائب في الوقت المناسب وخفض التكاليف التشغيلية لكل من موظفي الضرائب والمكلفين في رواندا، بحيث أتاح للمكلفين تسديد ضرائبهم من موقع العمل، كما سهل هذا النظام اتصال المكلفين، وسهل المسائلة والتدقيق الضريبي، وزيادة ورفع جميع الإيرادات، وأن هناك علاقة كبيرة بين نظام الربط الإلكتروني للضرائب وفعالية تحصيل الإيرادات في رواندا، وحسب نتائج دراسة (Maisiba and Atambo, 2016) فإن الغرض من نظام دفع الضرائب الإلكتروني هو خفض تكلفة الامتثال وزيادة تحصيل الإيرادات، حيث أشارت نتائج دراستهما أن تحصيل الإيرادات تأثر صعودا، كما أدى إلى تقليل ثغرات الفساد عن طريق دفع المبالغ من الهاتف المحمول والانترنت، ومن جهة أخرى خلصت دراسة (Okiro, 2015) إلى أن تبني نظام الدفع الإلكتروني له تأثير إيجابي على أداء تحصيل الإيرادات في مقاطعة " نيروبي".

اختبار الفرضية الثالثة:

H3- توجد علاقة ارتباط ايجابية دلالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وانخفاض حجم التهرب الضريبي.

جدول رقم (09) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

رقم الفرضية	معامل الارتباط (r)	الدلالة المعنوية (Sig)	معامل التحديد (R^2)	النتيجة
3	0.462	0.018	0.2134	قبول

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (09) أن قيمة معمل الارتباط (R) تساوي 0.462، كما بلغ مستوى الدلالة 0.018 وهو أقل من 0.05 مما يدل على جود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، وهذا يعني أن انخفاض حجم الاقتصاد الخفي يؤدي إلى انخفاض حجم التهرب الضريبي، وتعتبر هذه النتيجة منطقية لأن تراجع حجم (نسبة) الأنشطة الخفية يعني إما اختفائها أو تحولها إلى أنشطة رسمية وهو ما يتيح للإدارة الضريبية إمكانية اقتطاع الضريبة، وبالتالي حتما تراجع نسبة التهرب الضريبي، وعلى هذا الأساس تم قبول الفرضية الثالثة القائلة بـ: "توجد علاقة ارتباط ايجابية دلالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وانخفاض حجم التهرب الضريبي"، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.213$) مما يدل على أن الاقتصاد الخفي يفسر (يتحكم في) 21.34% من حجم التهرب الضريبي، وهذا يعني أن انخفاض حجم الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة يسوف يؤدي إلى انخفاض حجم التهرب الضريبي بـ 21.34%، وبالتالي فإن أي جهود لتخفيض حجم الاقتصاد الخفي سوف تنعكس ايجابيا على انخفاض حجم التهرب الضريبي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات ومنها دراسة (Davis and Henrekson, 2004) التي أشارت إلى أن ارتفاع ضريبة دخل العمال تزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وأن ضرائب العمل والاستهلاك لها أثر قوي على التحول من النشاط القانوني إلى النشاط الخفي، وتتفق أيضا مع نتائج دراسة (Alkhdour, 2011) التي توصلت إلى أن ضرائب الدخل وضرائب المبيعات تعتبر أسبابا لاقتصاد الظل في الأردن، وتتوافق مع ما توصلت إليه دراسات (Shneider, 2007; Schneider and Enste, 2000) بأن ارتفاع كل من العبء الضريبي واشتراكات الضمان الاجتماعي مع كثرة القيود المفروضة على سوق العمل (كحصر وتحديد ساعات العمل) هي القوى الدافعة لنمو حجم اقتصاد الظل.

رابعا- نتائج وتوصيات الدراسة:

1- نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الالكتروني وانخفاض كل من حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي.

- توجد علاقة ارتباط ايجابية دلالة معنويا بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وانخفاض حجم التهرب الضريبي.

- تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في الجزائر، ومن أكثرا العوامل تأثيرا انتشار الفساد السياسي والرشوة، يليه سوء جودة الخدمات والمرافق العمومية، ثم الشعور بلا عدالة النظام الضريبي وسوء الوضع الاقتصادي للمكلفين.

- من أهم معيقات تبني نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، الحاجة إلى إرادة سياسية قوية، ارتفاع تكاليف التبني، نقص البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني والتنظيمي ونقص الوعي لدى جمهور المتعاملين.

2- توصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها، نوصي جميع الأطراف المعنية بالأتي:

- يجب على الحكومة الجزائرية الانطلاق في إصلاحات اقتصادية عميقة، خاصة في ما يتعلق بالقضاء على السوق الموازي (مثل سوق سعر الصرف)، ومحاربة الفساد المالي (كالرشوة) والإداري (كالبيروقراطية) ورفع قيود الاستثمار.

- تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال التحول التدريجي من معاملات الدفع بواسطة النقود التقليدية إلى معاملات الدفع الالكتروني، وذلك قد يتطلب إرادة سياسية قوية (يمكن أن تواجه ببعض المقاومة) مصحوبة بالعديد من الإصلاحات التي غالبا ما تكون صعبة وتستغرق بعض الوقت.

- ينبغي عصرنة الإدارة الضريبية، من خلال تبني الإدارة الالكترونية للضرائب، لأن ذلك من شأنه أن يغلق الباب أمام بعض محاولات التهرب الضريبي.

- ينبغي توفير مختلف طرق الدفع الالكتروني والترويج لها لتشجيع مختلف الأطراف (عملاء، تجار، مقاولين ومؤسسات) على استخدامها.

- تحفيز المحلات التجارية والشركات على إجراء معاملاتهم بواسطة ببطاقات الدفع الالكتروني، ثم في مرحلة متقدمة إجبارهم على ذلك.

- توفير الأرضية اللازمة وتقديم حوافز لزيادة إقبال المستهلكين للتعامل ببطاقات الدفع في جميع مشترياتهم كخطوة أولية لتخفيض التعامل بالنقود الالكترونية.

- السماح للمحلات الكبرى برفض الدفع النقدي تدريجيا لإجبار العملاء على دفع مشترياتهم في شكل الكتروني.

3- محددات الدراسة:

- اقتصرت هذه الدراسة على مستجوبين من ثلاث ولايات فقط، ولم تشمل بقية الولايات والتي يمكن أن تكون أراء مستجوبيها مختلفة بحكم اختلاف الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا علاقة بعدم القدرة على تعميم النتائج المتوصل إليها.

- تم الاعتماد على أسلوب العينة الميسرة (الملائمة) في اختيار المفردات، مما قد يحد من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة ما لم تنفذ دراسات أخرى تؤيد نتائجها نتائج هذه الدراسة.

- تم التركيز في هذه الدراسة على علاقة الدفع الالكتروني بالتهرب الضريبي، وبالتالي أي تعميمات على باقي الظواهر كالفساد المالي وغسيل الأموال يشوبها الحذر إلى حين إجراء دراسات أخرى تتطابق نتائجها أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية.

4- اتجاهات البحث مستقبلا:

في الوقت الذي اقتصرت فيه الدراسة الحالية على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، فإن مواصلة البحث بالاعتماد على البيانات الكمية ومن خلال دراسات قياسية قد يكون أمرا ضروريا، وذلك لتوفير دليلا علميا أكثر شمولية ودقة، يضاف إلى ذلك أن الدراسة الحالية قد ركزت على الأنشطة المشروعة، وبالتالي فإن أي تعميمات للنتائج المتوصل إليها ستكون مقتصرة على هذا النوع من الأنشطة، ولهذا فإن مزيدا من الدراسات للأنشطة غير المشروعة يمكن أن يشكل معرفة تراكمية في هذا المجال البحثي، وأخيرا فإن مجال البحث لا يزال خصبا لأبحاث أخرى كقياس حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، قياس أثر الدفع الالكتروني على حجم التهرب من ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل، لأن من شأن ذلك أن يساعد صانعي السياسات في إعداد استراتيجيات تستجيب فعلا لمتطلبات الحد من تنامي هذه الظواهر.

قائمة المراجع

1- بلعوجة حسينة وتوزالة إسماعيل، (2016). العوامل السياسية المؤثرة على الالتزام الضريبي للمكلف بالضريبة في الجزائر "دراسة عينة إحصائية من المكلفين بالضريبة"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاقتصادية.

2- بودلال علي، (2012). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري -دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص 138.-157

3- رلى عبد الرزاق حسين، (2010). مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

4- Alake S.F and Olatunji V. A. (2017). Impact of Electronic Taxation on Tax Evasion and Avoidance (A Case Study of Nigerian Banks), International Journal of Current Research in Multidisciplinary, Vol. 2(2), pp. 19-26.

5- Alkhdour. R. (2011). Estimating the shadow economy in Jordan : causes, consequences, and policy implications, Phd Thesis, Colorado State University, USA.

6- Bobek D. D. (1997). How do Individuals Judge Fairness and what Effect does it have on their Behaviour? (Federal Income Tax Theory of Planned Behaviour). Ann Arbor: UMI.

7- Davis.S.J. and Henrekson.M.(2004). Tax Effects on Work Activity, Industry Mix and Shadow Economy Size: Evidence from Rich-Country Comparisons, NBER Working Paper No. 10509, May 2004.

8- Duke, J. Efiok, S. Kankpang, K. & Emenyi, E. (2013). Impediments of Electronic Commerce as a Tax Revenue Facilitator in Nigeria, International Business Research; Vol. 6 (6), pp. 152-161.

9- Eshag E (1983). Fiscal and monetary policies and problems in development countries. Cambridge: Cambridge University Press. Evans MG (1987). Moderated regression: Legitimate disagreement, confusion and misunderstanding. J. Inft. Optim. Sci., 8(3), pp. 293-310.

10- Hasan, I., T. De Renzis and H. Schmiedel (2012). Retail payments and economic growth. Bank of Finland Discussion Paper No. 19.

11- Ho D. and Wong B. (2008). Issues on compliance and ethics in taxation: What do we know? J. Fin. Crime, 15(4), pp. 369-382.

12- Hondroyiannis G. & Papaoikonomou D. The effect of card payments on VAT revenue in Greece, Working Paper, Economic Analysis and Research Department, Bank of Greece, No. 225, May 2017, pp. 1-23.

13- Immordino G. and Russo F. F. (2016). Cashless Payments and Tax Evasion,Working Paper No. 445, Centre for Studies in Economics and Finance, University of Naples, Italy, pp. 1-20.

14- Madzharova, B. (2014). The impact of cash and card transactions on VAT collection efficiency. In The usage, costs and benefits of cash – revisited, Proceedings of the 2014 International Cash Conference, pp. 521–559.

15- Maisiba G. J. and Atambo W. (2016). Effects of Electronic- Tax System on the Revenue Collection Efficiency of Kenya Revenue Authority: A Case of Uasin Gishu County, Imperial Journal of Interdisciplinary Research, Vol. 2 (4), pp. 815-827.

16- Mara, E. R. (2011): Causes and consequences of underground economy, Annals. Economic Science Series , Vol. 17, pp. 1109-1117.

17- Martinez Jean-Claude, (1984). la fraude fiscale, Presses Universitaires de France, France.

18- Mehrara, M. and Farahani, Y. G. (2016). The study of the effects of tax evasion and tax revenues on economic stabilities in OECD countries, World Scientific News, Vol. 33, pp. 43-55.

19- Muturi, H. M. and Kiarie, N. (2015). Effects of online tax system on tax compliance among small taxpayers in Meru County, Kenya, International

Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. 3 (12), pp. 280-297.

20- Ndayisenga, E. and Shukla, J.(2016). Effect of Electronic Tax Management System of Tax Collection in Rwanda: Case Study of Rwanda Revenue Authority (RRA), The International Journal Of Business & Management, Vol. 4 (5), pp. 38-49.

21- Nzaro, R. and Magidi, N. (2014). Assessing the Role of Electronic Payment Systems in Financial Institutions. A Case of a Savings Bank in Zimbabwe, Global Journal of Management and Business Research : C Finance, Vol. 14 (2), p p 44-50.

22- OECD, 2017, Technology Tools to Tackle Tax Evasion and Tax Fraud.

23- Okiro, A. (2015). The effect of e-payment system on revenue collection by the Nairobi city county government, Master Thesis, School of Business, University of Nairobi, Kenya.

24- Rogoff, K. (2014). Costs and benefits to phasing out paper currency. NBER Working Papers 20126.

25- Schneider, F. (2007). Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for 145 Countries, Economic, E-jpurnal, Vol. 1, No. 9, pp.1-47.

26- Schneider, F. (1986). Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt, Scandinavian Journal of Economics, Vol.88 (4), pp.643-668.

27- Schneider, F. and Enste.D. H. (200). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences, Journal of Economic Literature Vol.38(1), pp. 77–114.

28- Teera JM, Hudson J. (2004). Tax Performance: A Comparative Study. J. Int. Dev., 16, pp. 785-802.

29- Zandi, M., Koropeckyj, S., Singh V. and Matsiras, P. (2016), Moody's AnalyticsStudy: The Impact of Electronic Payments on Economic Growth, pp. 1-27.

30- Zandi, M., V. Singh and J. Irving (2013). The impact of electronic payments on economic growth. Moody's analytics.